

Distr.: General
12 February 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الإثنين، ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد موريجون (إكوادور)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مقرّر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن بورتوريكو

الاستماع إلى مقدّمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وتبناها في مذكرة وإدراجها أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ صدوره إلى: Chief, Official
Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة وسائر محاضر الجلسات في وثيقة تصويب.



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-37690 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

١ - تم إقرار جدول الأعمال.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١١ بشأن بورتوريكو

٢ - السيد ليون غونزاليز (كوبا): عرض مشروع القرار A/AC.109/2012/L.7 نيابة عن مقدميه قائلاً إنه برغم أن اللجنة الخاصة كانت قد اعتمدت بالفعل ٣٠ قراراً ومقررراً بشأن مسألة بورتوريكو، إلا أن الأمر لم يشهد سوى إحراز القليل من التقدم نحو إيجاد حل حاسم لهذه الحالة الاستعمارية. وأوضح أن مشروع القرار يؤكد مرة أخرى الحاجة الماسّة إلى أن تعمل حكومة الولايات المتحدة على وضع الأسس التي تكفل لشعب بورتوريكو أن يمارس كاملاً حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير. كما أنه يدعو رئيس الولايات المتحدة إلى الإفراج عن السجناء السياسيين الثلاثة من بورتوريكو الذين يقضون أحكاماً في سجون الولايات المتحدة، ويطلب إلى الجمعية العامة أن تنظر في مسألة بورتوريكو، بصورة شاملة من جميع جوانبها. وأوضح أن الوفود التي قدّمت مشروع القرار، فضلاً عن القوى السياسية المختلفة في بورتوريكو، ترى في قيام الجمعية العامة بمثل هذا الاستعراض أمراً أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

٣ - الرئيس: قال إن ثمة ٣١ طلباً للاستماع ترد في الإضافة ١ للمذكرة ١٢/٤ وأنه يفهم أن اللجنة تقبل الموافقة على هذه الطلبات.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: قال إنه جرياً على الممارسة المعتادة للجنة، يُدعى مقدمو الالتماسات إلى اتخاذ أماكنهم إلى طاولة المتتمسين ثم الانسحاب بعد الإدلاء ببياناتهم.

٦ - السيد توليدو مارتينيز (نقابة المحامين في بورتوريكو): قال إن الولايات المتحدة ترفض الاعتراف بانطباق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) على الحالة الاستعمارية لبورتوريكو برغم الكثير من القرارات التي اتخذتها اللجنة الخاصة في هذا الموضوع. ولا يستطيع شعب بورتوريكو ممارسة حقه فيما يتصل بحرية القرار باعتبار أن سيادته غير مُعترف بها، وهو مُجبر على التصرف من خلال النظام القانوني المفروض عليه من جانب الدولة القائمة بالإدارة. وتواصل الولايات المتحدة توقيف وسجن المقاتلين من أجل استقلال بورتوريكو ومنهم مثلاً أوسكار لوبيز ريفيرا ونربرتو غونزاليز كلوديو وأفالينو غونزاليز كلوديو إضافة إلى فرض عقوبة الإعدام في القضايا الاتحادية حتى ولو كانت محظورة. بموجب دستور بورتوريكو، فضلاً عن تجاهل السلامة الإقليمية لبورتوريكو من خلال مصادرة الأراضي لأغراض عسكرية، واغتصاب الممتلكات المشروعة من الموارد الطبيعية والأصول الثقافية واستغلال وتلويث وتدمير أراضي بورتوريكو مع رفض تطهير نطاقات القصف في فيكيس وكوليرا.

٧ - ومضى يقول إن الاقتصاد المحلي تعرّض للتدمير حيث أصبحت بورتوريكو سوقاً تابعاً لشركات الولايات المتحدة بينما أدّت المعونة الاتحادية المقدّمة للأسر المنخفضة الدخل إلى تزايد قيام علاقة من التبعية. وجميع المؤسسات التي دافعت عن ثقافة وقيم بورتوريكو أصبحت معرضة للهجوم، أما حكومة بورتوريكو التي تقول بمنطق الضم فقد أعلنت مؤخراً أن جميع المواضيع سيتم تدريسها باللغة الإنكليزية في نظام المدارس العامة.

١١ - السيد هيرنانديز غونزاليز (لجنة بورتوريكو لدى الأمم المتحدة): قال إن الولايات المتحدة ساقطت إدعاءات زائفة لإقناع الجمعية العامة بشطب بورتوريكو من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي من خلال اعتماد القرار ٧٤٨ (د-٧) في عام ١٩٥٣. وعليه، ينبغي اعتبار هذا القرار معيباً وباطلاً من الأساس، ويجب على الجمعية العامة أن تتناول مسألة تصفية استعمار بورتوريكو ضمن سياق القانون الدولي والقرار ١٥١٤ (د-١٥). وأشار إلى أن استثناءات الوضع المعقودة في بورتوريكو لم تفض إلى تغيير في الحالة السياسية. ولأنها عُقدت ضمن الإطار الاستعماري وفي ظل نفوذ الدولة الإمبريالية فقد انتهكت القانون الدولي.

١٢ - ومضى يقول إن ما يكاد يشكل نصف سكان بورتوريكو البالغ عددهم ٨ ملايين يعيشون في الإقليم. وثمة عملية من التصنيع الاستعماري الجديد أضفت مظهراً زائفاً من التقدم الاقتصادي بينما تم تدمير أسس اقتصاد بورتوريكو كاملاً وهو اقتصاد يقوم على الصناعة والزراعة والثروة السمكية. كما أن الدوائر العسكرية للولايات المتحدة استخدمت أراضي بورتوريكو لتدريبات إطلاق النار وإقامة القواعد العسكرية، وقد انسحب العسكريون من فيكيس وسيبا بعد عقود من الاحتجاجات ولكن ما زال يتبعين عليهم تطهير تربة فيكيس وسيبا من التلوث كما أنهم لم يعيدوا الأرض إلى سكانها السابقين.

١٣ - وخلص إلى القول بأن كثيراً من أهل بورتوريكو كرسوا حياتهم للكفاح من أجل الحرية. بمن في ذلك أوسكار لوبيز ريفيرا الذي أودع للسجن لمدة ٣١ سنة. وفي سياق العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار أكد على أنه ينبغي إيلاء الاهتمام العاجل لحالة بورتوريكو معرباً عن طلب بكل احترام بعرض مسألة بورتوريكو على الجمعية العامة.

٨ - وخلص إلى القول بأن الإطار القانوني المطروح بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، إلى جانب تأييد الأمم المتحدة ولا سيما اللجنة الخاصة، يشكلان السبيل الوحيد أمام بورتوريكو للتوصل إلى الممارسة الحقيقية للحق في تقرير المصير. وأكد على ضرورة عقد جمعية دستورية معنية بوضعها من أجل التفاوض على العلاقة السياسية مع الولايات المتحدة بعد تنظيم حملة لتوعية شعب بورتوريكو بشأن الخيارات التي تحظى بالاعتراف بموجب القانون الدولي.

٩ - السيد لوبيز سييرا (الجمعيات المتحدة من أجل القضاء على استعمار بورتوريكو): قال إن الاستعمار أمر لا يتسق مع الديمقراطية ولا مع مفاهيم تحقيق المساواة والعدالة للجميع. ومع ذلك فما برحت الولايات المتحدة تواصل استخدام الإرهاب للحفاظ على سيطرتها على بورتوريكو على نحو ما يتجلى في ما حدث في عام ٢٠٠٥ من اغتيال فيلبيرتو أوجيدا ريوس فضلاً عن سجن أوسكار لوبيز ريفيرا لأكثر من ٣١ عاماً.

١٠ - ومضى يقول إن رؤساء الولايات المتحدة المتعاقبين ادعوا بأنهم سوف يؤيدون أي قرار يتخذه شعب بورتوريكو. ولكن القضاء على الاستعمار لا يمكن أن يتم من خلال قوانين دولة ليس لديها أي دافع لتأييده. وبورتوريكو لا بد من إعادة إدراجها ضمن قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وينبغي إعطاء سكانها فرصة لمناقشة المسألة دون أي تدخل خارجي. ومن أسف فإن المشاركة في انتخابات الولايات المتحدة والاستفتاءات التي يتم تنظيمها هناك لم تفض سوى إلى دعم قضية الاستعمار. وينبغي للأمم المتحدة أن تنشئ الآليات الكفيلة بتنفيذ قراراتها وأن تضع حداً للمظالم التي ما برحت تهدد السلم العالمي.

- ١٤ - السيد بسكيرا سيفيانو (حركة هوستسيانو للاستقلال الوطني): قال إن حكومة الضمّ أعلنت مشروعاً لأمركة نظام التعليم الحكومي اعتباراً من آب/أغسطس ٢٠١٢ من خلال تدريس جميع المواضيع، باستثناء مادة اللغة الإسبانية، باللغة الإنكليزية. وهذه السياسة لا تمتّ بأدى سبب للصالح التربوي ولكن تقصد إلى إقرار الإنكليزية لتصبح اللغة الرئيسية لبورتوريكو في غضون ١٠ سنوات. ويمثّل ذلك انتهاكاً صريحاً للحقوق الثقافية والوطنية لبورتوريكو التي يتواصل ٩٦ في المائة من سكانها باللغة الإسبانية.
- ١٥ - ومضى يقول إن النظام القانوني ونظام الشرطة في بورتوريكو ما زالتا تحت سيطرة حكومة الولايات المتحدة وأن قضاة محكمة إقليم بورتوريكو التابع للولايات المتحدة يمارسون باطراد الولاية القضائية على المسائل المحلية بصورة صارمة. وقد فرضت عقوبة الإعدام برغم حظرها في الدستور، كما أن قائد الشرطة هو عنصر تابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، ويدين بالولاء لواشنطن التي ترى في كل مؤيد للاستقلال عنصراً إجرامياً. وأوضح أن أوسكار لوبيز ريفيرا، وهو أطول سجين سياسي محكوم عليه، لم يقترف أي فعل عنيف ولكنه ظل نزيل السجن لمدة ٣١ سنة عن جرائم مدعى بارتكابها وتتصل بالكفاح من أجل استقلال بورتوريكو.
- ١٦ - وأكد على أن حكومة الولايات المتحدة ينبغي أن تتحمّل مسؤوليتها وأن تسلّم بالأضرار التي تسببت فيها بالنسبة إلى الزراعة والاقتصاد والبيئة والموارد الطبيعية في بورتوريكو فضلاً عن صحة سكان فيكيس وعن الحق الطبيعي للسكان في أن يعيشوا بوصفهم شعباً من شعوب منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وينبغي بموجب القانون الدولي أن تعترف الولايات المتحدة بحق بورتوريكو
- في التعويض عن الأضرار التي تسبب فيها الغزو العسكري للجزيرة.
- ١٧ - واستطرد قائلاً إن استفتاء وضع بورتوريكو كان مزيّفاً لأنه سعى إلى إضفاء المشروعية على ضمها باعتبار ذلك واحداً من خيارات تصفية الاستعمار. وإذا كان من شأن شعب مستقل ومنتعّ بالسيادة أن يختار الانضمام إلى دولة أخرى مع الاحتفاظ بالحق في الانفصال أو فسخ العلاقة، إلا أن دستور الولايات المتحدة ينصّ صراحة على حظر الانفصال. أما الاستفتاءات في أي حالة فداً ما تخلق انقسامات بينما السبيل الوحيد لتحقيق أغلبية حقيقية يتمثّل في طرح عملية تصفية الاستعمار من خلال جمعية دستورية معنية بالوضع.
- ١٨ - ثم أعرب عن الترحيب بالبلاغ الخاص الصادر عن رؤساء دول البلدان الأعضاء في التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بما في ذلك بيانهم القائل بأن مسألة بورتوريكو ينبغي النظر فيها بواسطة مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موضحاً أن الأرجنتين لا يمكن أن تكتمل بغير جزر مالفيناس وأن أمريكا اللاتينية لا يمكن أن تكتمل بغير بورتوريكو.
- ١٩ - السيد رومان إسبادا (ائتلاف بورتوريكو المناهضة لعقوبة الإعدام): قال إن مسألة عقوبة الإعدام لا بد وأن تنظر فيها اللجنة الخاصة وأن تُدرج ضمن مشروع القرار المطروح للنظر بوصفها من الأمور الحيوية لقضية تقرير المصير. وقد ألغت بورتوريكو عقوبة الإعدام في عام ١٩٢٩ ثم أكّدت على هذا الإلغاء في دستور عام ١٩٥٢. ومع ذلك ظلّت الجزيرة خاضعة لتشريعات الولايات المتحدة التي فرضت الممارسة بموجب التشريعات الاتحادية للولايات المتحدة.

نصف رعايا بورتوريكو يعيشون خارج الإقليم. كما أن عناصر توظيف من الولايات المتحدة سعت إلى تجنيد حربي بورتوريكو من المتمتعين بمهارات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والمحاسبة باعتبارهم يجيدون لغتين ولا يحتاجون للحصول على تأشيرات أو تصاريح للعمل في الولايات المتحدة.

٢٤ - وأوضح أن بورتوريكو تم استخدامها كمنطقة تجارب للعسكرية التابعة للولايات المتحدة، وقد أوضحت خريطة لمواقع الدفاع السابق استخدامها وجود ٦١ منطقة تلوثت بفعل الأسلحة الكيميائية. ثم حدث تلوث ناجم عن الأسلحة الكيميائية إضافة إلى تلوث آخر ناجم عن الأسلحة النووية وعن مرفق للرادار. وذكر أن أهل بورتوريكو أفصحوا عن معارضتهم للضم ورجبتهم في أن يظلوا تابعين لبورتوريكو قائلاً أن قد حان الوقت لتحرير بورتوريكو من الاستعمار والسماح لأهلها بأن يختاروا مصيرهم بأنفسهم.

٢٥ - السيد راموس روسادو (حملة الحرية): قال إن احتجاز السجناء السياسيين من بورتوريكو يمثل انتهاكاً لحقوق الإنسان الدولية وعملاً من أعمال القمع ضد كفاح بورتوريكو من أجل الاستقلال. وذكر أن أوسكار لوبيز ريفيرا أمضى ٣١ سنة في السجن بغير عفو وفي انتهاك لقواعد لجنة العفو ذاتها. كما احتجز أفليينو غونزاليز كلوديو بغير محاكمة على مدار أربع سنوات بما في ذلك فترات طويلة من الحبس الانفرادي فيما حُرم من العلاج من مرض باركنسون مما أدى إلى تفاقم حالته. كما أن نيرتو غونزاليز كلوديو احتجز في الحبس الانفرادي بغير ضرورة مع انتهاك حقه في الخصوصية حيث أن محادثاته مع أفراد أسرته ومع محاميه كان يتم تسجيلها.

٢٦ - وخلص إلى القول بأن جميع المسجونين السياسيين من بورتوريكو كانوا مشاركين في النضالات من أجل

٢٠ - ومضى يقول إن حكومة الولايات المتحدة تتطلب أن تُحال بعض الجرائم إلى السلطات الاتحادية مما يعني عجز حكومة بورتوريكو عن رفض تسليم أي مواطن من بورتوريكو متهم بتلك الجرائم، وبرغم حقيقة أن كثيراً من الدول ذات السيادة لم تتخل عن الولاية القضائية في مثل هذه القضايا. وفي ظل مثل هذه الظروف لا يمكن القول بأن بورتوريكو تتمتع بحق تقرير المصير.

٢١ - ثم طلب إلى اللجنة الخاصة أن تشير في قرارها إلى حقيقة أن بورتوريكو تمثل الولاية القضائية الوحيدة في العالم التي تم فيها إلغاء عقوبة الإعدام بواسطة الشعب، ولكن العقوبة فُرضت من جديد بموجب تشريعات الولايات المتحدة. وينبغي للنص أن يشمل الطلب بأن تعمد حكومة الولايات المتحدة على الفور إلى وقف تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو، فضلاً عن ضرورة إحالة مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة من أجل مناقشتها.

٢٢ - السيد منغوال كروز (مؤسسة أندريز فيغوريا كورديرو): قال إن مرحلتى الإبادة الجماعية تم تعريفهما بوصفهما تدمير النمط الوطني للجماعة المضطهدة مع فرض النمط الوطني للطرف القاهر. والولايات المتحدة تُعد طرفاً من بين ١٣٠ من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. وتشير كُتب التاريخ بها إلى أفعالاً من قبيل الإبادة الجماعية تم ارتكابها في كثير من البلدان دون أي إشارة إلى الأمريكتين. ومع ذلك ففي عقدي الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين منعت حكومة الولايات المتحدة ولادة الأطفال في بورتوريكو من خلال تعقيم ٣٥ في المائة من الإناث من السكان في سن الحمل و ١١ في المائة من السكان الذكور.

٢٣ - واستطرد قائلاً إن جنسية الولايات المتحدة فُرضت على بورتوريكو بوصفها استراتيجية للاستعمار وأن أكثر من

حظر كونغرس الولايات المتحدة استخدام الأموال الاتحادية من أجل تطهير جزيرة كليبرا من التلوث وقرّر أن مناطق فيكيس السابق احتلالها بواسطة العسكرين ستظل محمية طبيعية من أجل أن يتجنّب النفقات الباهظة المطلوبة من أجل التطهير من التلوث. وفي الوقت نفسه فإن سكان فيكيس كانوا يتعرّضون للتوقيف في حالة دخول الأراضي التي تخصهم.

٢٩ - ومضى يقول إن القضاة الاتحاديين يدافعون عن مصالح الولايات المتحدة بوجه أولئك المعارضين من سكان بورتوريكو. وفي قضية اتحادية مرفوعة مؤخراً رفضت بحرية الولايات المتحدة، على أساس حصانة السيادة، تقديم قائمة بالملوثات المستخدمة في فيكيس. كما أن الوكالات الاتحادية اتخذت بدورها قرارات لم تُفرض سوى إلى إعفاء الولايات المتحدة من المسؤولية فيما كانت الوكالة المعنية بالمواد السُمّية وتسجيل الأمراض، باعتبارها الوكالة المسؤولة عن البت بشأن مدى جهود التطهير المطلوبة في فيكيس وكليبرا قد توصلت إلى أن ليس ثمة علاقة بين ارتفاع معدلات الأمراض في فيكيس وبين الملوثات المستخدمة هناك، بل أنها تجاهلت الكثير من المؤشرات بما في ذلك معدل ارتفاع وفيات الرضع وتركيزات المعادن الثقيلة التي جعلت المنتجات الزراعية غير صالحة للاستهلاك الآدمي.

٣٠ - وخلص إلى القول بأن الولايات المتحدة رفضت إجراء أي عمليات تنظيف واجبة في كليبرا وفيكيس، كما رفضت إعادة الأراضي إلى أصحابها أو حتى تعويضهم عن الأضرار التي وقعت. ومن ثم فهو يطلب أن تحيل اللجنة الخاصة مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة في إطار القرار ١٥١٤ (د-١٥).

٣١ - السيدة سينيرو رودريغيز (الرابطة الأمريكية للحقوقيين): قالت إن قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)

الحقوق المدنية ولم يكن من بينهم من له سجل جنائي ولا كان متهماً بارتكاب أي أعمال عنف. ومع ذلك فقد تلقوا أحكاماً طويلة بصورة مُبالغ فيها بسبب معتقداتهم السياسية. وفي السجن كانوا سجناء نموذجيين، ومع ذلك خضعوا للتعذيب ولحرمانهم من العلاج الطبي بل أودعوا رهن الحبس الانفرادي لفترات ضارة بالصحة وحُرموا من زيارة عائلاتهم ومحبيهم وكان ذلك انتهاكاً مباشراً للقواعد الدولية، بينما لم يكونوا إرهابيين بل كانوا مقاتلين من أجل الحرية. وقد ارتفعت أصوات كثيرة مطالبة بحريتهم. وينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ إجراءات فورية لإنهاء الاحتلال الاستعماري لبورتوريكو وأن يتم تلبية مطالب شعب فيكيس وكليبرا مع الحث على الإفراج غير المشروط عن جميع من تبقى من السجناء السياسيين من أهل بورتوريكو ممن كانت جرماتهم الوحيدة هي الكفاح من أجل الحرية.

٢٧ - السيد غوادالوب أورتييز (حركة مساندة فيكيس): قال إن استعمار بورتوريكو أدى إلى انتهاكات دائمة لما لسكان بورتوريكو من حقوق الإنسان وبالذات لما لسكان فيكيس على وجه الخصوص، وإن الخضوع السياسي لحكومة أجنبية لا تتكلم حتى نفس اللغة إنما يشكل حاجزاً يحول دون التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبورتوريكو. ومع ذلك فقد تنصّلت حكومة الولايات المتحدة من المسؤولية عن الأضرار التي تسببت فيها من جرّاء احتلالها العسكري.

٢٨ - ومضى يقول إن الأثر الرئيسي الناجم عن الأعوام الستين من الوجود العسكري في فيكيس تمثّل في تدهور عام في صحة أهالي فيكيس حيث تفتّش بينهم معدلات أكبر من الإصابة بالسرطان وغير ذلك من الأمراض، إضافة إلى التدهور البيئي وركود الاقتصاد. وذكر أن شعب بورتوريكو لا يتمتع بتمثيل في كونغرس الولايات المتحدة ولم يرشح ولم يؤكّد ترشيح القضاة الذين يتخذون قرارات بشأن التزامات ومسؤوليات حكومة بورتوريكو. ومع ذلك فقد

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وهي مُلزِمة كذلك بالامتثال لإزاء الميثاق والقرار ١٥١٤ (د-١٥) حيث أنها لم تصوّت ضد القرار المذكور.

٣٥ - وانتهت إلى القول بأن استفتاءات الوضع ليست مُلزِمة للدولة القائمة بالإدارة فلم تُفْلِح في توعية الناخبين بشأن الخيارات المطروحة، بل اقتصر على أن تكون أداة لإدامة حالة الاحتلال. وأي استفتاء بشأن الوضع لا يمكن أن يكون صالحاً إلا إذا ما كان ثمة آلية لتصفية الاستعمار تقوم على أساس القانون الدولي، فضلاً عن وجود هيئة انتخابية واعية يمكنها أن تعبّر عن نفسها بحرية وإرادة غير مقيدة. وذكرت أن الرابطة ما زالت تشجب اضطهاد المدافعين عن المثل الأعلى لفكرة الاستقلال واستمرار اعتقال السجناء السياسيين من سكان بورتوريكو كما تطلب الرابطة أن تُحال مسألة بورتوريكو إلى الجمعية العامة.

٣٦ - السيدة سوسلر (جمعية المحامين الوطنية): قالت إن ثمة تقريراً لعام ٢٠١١ صادر عن قوة العمل التابعة لرئيس الولايات المتحدة بشأن وضع بورتوريكو وقد أوصى بإجراء استفتاء عام برغم أن كونغرس الولايات المتحدة ما زال يرفض الاعتراف بأن وضع بورتوريكو المستعمرة وضع غير مشروع بموجب القانون الدولي. وعليه، فإن مشروعية الاستفتاء ما زالت محل تساؤل على نطاق واسع باعتبار أن نتيجته غير المُلزِمة لن تؤدي إلى حلّ مسألة الوضع. وفيما نصّبت الولايات المتحدة نفسها باعتبارها منقذ بورتوريكو ونظّمت جميع أوجه الحياة الاجتماعية والاقتصادية والشؤون القضائية في الإقليم، فإن تقرير عام ٢٠١١ الصادر عن وزارة العدل لاحظ نمطاً عميقاً وطويل الأجل من انتهاكات الحقوق المدنية وغير ذلك من الممارسات غير المشروعة التي تمارسها شرطة بورتوريكو، بما في ذلك الاستخدام المنهجي للقوة المفرطة لقمع الحقوق الدستورية في التعبير والاجتماع. على أن مثل هذا النقد العنيف للشرطة هو أمر يتسم بالنفاق

يكفل الأساس القانوني لعملية تحقيق تقرير المصير والاستقلال بينما يقتصر القرار ١٥٤١ (د-١٥) على أن يضم مبادئ توجيهية تقصد إلى إعفاء الدولة القائمة بالإدارة من مسؤوليتها عن طرح معلومات بشأن إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي. ولا يمكن لمثل هذه المبادئ التوجيهية أن يكون لها الأولوية على المادة ٧١ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة.

٣٢ - ومضت تقول إن الارتباط الحرّ يتطلّب احترام ثقافة الإقليم ذي الصلة وكذلك إقرار دستور من خلال العمليات الديمقراطية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تتنازل عن اختصاصها في تعديل الدستور وهي تفرض الإنكليزية لغة للتعليم. وذكرت أن الدمج يتطلّب إقامة مؤسسات سياسية حرة ولا يمكن لسكان يتميّزون من حيث ثقافتهم وأعرافهم وديانتهم أن يتم إدماجهم دون أن يتخلّوا بذلك عن هويتهم.

٣٣ - وأوضحت أنه في حالة إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي، فإن الدول القائمة بالإدارة مُلزِمة بالاضطلاع بالمسؤولية عن الإقليم وبأن تتصرّف بوصفها طرفاً مؤتمناً بدلاً من أن تتصرّف بوصفها مالكة مطلقاً. ومع ذلك فقد فرضت الولايات المتحدة نظاماً تنفيذياً وتشريعياً وقضائياً ما برح يشكّل عقبة تحول دون قيام المؤسسات السياسية الحرة. كما أنها أعاققت التنمية الاقتصادية التي كان يمكن أن تفيد سكان بورتوريكو، ومثل هذا الاستغلال الاقتصادي يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣٤ - وأشارت إلى أن آراء محكمة العدل الدولية، فضلاً عن قراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و ٢١٤٥ (د-٢١)، إضافة إلى القرارات والمقررات الثلاثين الصادرة عن اللجنة الخاصة وكذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، أكّدت جميعها حق الشعوب في حرية تقرير المصير إضافة إلى أن الولايات المتحدة صدّقت على

حرمان أبناء بورتوريكو من حق تقرير المصير على أساس محل إقامتهم لينال من مدى جدية عملية الاستفتاء، برغم أن تاريخ العالم يطرح أمثلة عديدة على أن مغتربي أي بلد يشاركون في العمليات الوطنية.

٤٠ - ومضى يقول إن السكان المغتربين شملوا الكثير من السجناء السياسيين في الماضي، وأن هناك حالياً ثلاثة سجناء سياسيين من بورتوريكو في الولايات المتحدة وهم مسجونون بسبب كفاحهم في سبيل تصفية الاستعمار. والحل العملي الوحيد لمسألة بورتوريكو إنما يتمثل في طرح قضيتها على الجمعية العامة. أما الحل الذي تقدمه الولايات المتحدة فهو يقصد فقط إلى تعطيل أعمال اللجنة الخاصة وإلى تضليل الرأي العام الدولي بشأن دورها الاستعماري الذي تمارسه بحق أهل بورتوريكو الذين تعرضوا للإكراه من أجل خضوعهم للاستعمار على أساس الرضوخ. ولكي تحصل بورتوريكو على السيادة الوطنية الحقيقية من خلال عملية لتقرير المصير فلا بد من تحرير مسجونها السياسيين مع إعادة أراضيها المحتلة التي تسببت الدوائر العسكرية من الولايات المتحدة في تلويثها إلى مالكيها الشرعيين في فيكيس وكليبرا. ويتعيّن على حكومة الولايات المتحدة أن تفعل ذلك من أجل الممارسة الكاملة والفعّالة للديمقراطية حيث أن الاستعمار أدّى إلى تقسيم بورتوريكو في حين أن تصفية الاستعمار ستؤدي إلى توحيدها.

٤١ - السيد دلغادو رودريغيز (التحالف من أجل الارتباط السياسي الحر): قال إن الاستفتاء، برغم قصوره، من شأنه أن يتيح لبورتوريكو أول فرصة على مدار ١١٤ سنة لكي تتصرف بناءً على رغبتها في أن تكون متحررة من روابطها الاستعمارية مع الولايات المتحدة، كما يتيح لشعبها أن يعلن رغبتة تأييداً لعلاقة مع الولايات المتحدة كشريك أكبر على أساس قرار الأمم المتحدة ١٥٤١ (د-١٥). وذكر أن اللجنة والمجتمع الدولي بشكل أعم لا بد لهما من دعم

في ضوء العلاقات الوثيقة التي تربط بين وكالة المستعمرة وبين نظيرتها في العاصمة الأم.

٣٧ - وخلصت إلى القول بأن من دواعي الشرف التكلم في وجود السيد كارلوس ألبرتو توريز الذي تم الإفراج عنه في عام ٢٠١٠ بعد أن ظل سجيناً لمدة ٣٠ سنة في الولايات المتحدة بسبب التزامه إزاء استقلال بورتوريكو. ومع ذلك فثمة عدد من رفاقه ما زالوا رهن الاحتجاز رغم حقيقة أن الولايات المتحدة استخدمت الإفراج عن المسجونين السياسيين لقياس مدى امتثال بلدان أخرى إزاء معايير حقوق الإنسان. وبما أن وزارة الخارجية أعلنت عن الإفراج عن جميع المسجونين السياسيين في كل مكان، فإن الحكومة ينبغي أن لا تصادف أي صعوبة في الامتثال لقرارات اللجنة التي تدعو إلى الإفراج عن الناشطين من أجل استقلال بورتوريكو ممن لا يزالون محتجزين في الولايات المتحدة. وتدعو منظمتها إلى الإفراج الفوري عن السجناء السياسيين كما تؤيد قيام جمعية دستورية بوصفها التعبير الحقيقي عن طموحات شعب بورتوريكو.

٣٨ - السيد ريفيرا (البورتوريكيون المتحدون الناشطون): قال إن حركة الضمّ تشكل محاولة لمعاودة القضاء على الهوية الوطنية الفريدة لبورتوريكو من خلال أمركة شعبها - وتلك سياسة يُفترض بالخطأ أنها خطوة موجهة نحو وضعية الدولة برغم فشل تلك السياسة كلياً في ظل الحكومات العسكرية. كما أن اللجنة والمجتمع الدولي ينبغي لهما أن يتحاشا ارتكاب خطأ الاعتقاد بأن من شأن تعدد الأعراق في الولايات المتحدة أن يمهد الطريق أمام التعددية القومية.

٣٩ - وأوضح أنه فيما أتاح الاستفتاء غير الملزم الذي دعت إليه حكومة الاحتلال للأجانب الذين أقاموا في بورتوريكو لمدة سنة على الأقل أن يدلوا بأصواتهم إلا أنه استبعد الأعداد الكبيرة للمغتربين من أهل بورتوريكو. وجاء

٤٥ - السيدة غراي فلوريس (عمال إيثاكا الكاثوليك ومجموعة دعم فيكيس): قالت إن تحرير بورتوريكو يتوقف في نهاية المطاف على شعبيها الذي وضع حياته رهناً لتحقيق استقلالها، وأن مساهمة اللجنة سوف تتمثل في قوة اللغة التي تستخدمها ومن ثم يتعين عليها أن تدين بأقوى العبارات الممكنة الإجراءات غير القانونية التي تُقدم عليها الدولة المستعمرة وهي الولايات المتحدة وخاصة جريمة الحرب التي تتجسّد في استخدام الأسلحة النووية مع طلب تعويض شعب فيكيس في ضوء زيادة الإصابة بالأمراض الناجمة عن ستين عاماً من التعرّض للمواد السُمّية والإشعاعية. على أن الحكومة الاتحادية لم تفعل سوى القليل فيما يتصل بالتصدّي للمسائل الاجتماعية والاقتصادية ومسائل الصحة العامة الموثّقة جيداً في الجزر.

٤٦ - وذكرت أن على اللجنة أن تدين عدم اتخاذ إجراءات من جانب الولايات المتحدة من أجل الاستجابة للمطالب الأربعة لشعب فيكيس وهي: إزالة الطابع العسكري والتطهير من التلوث وانتقال السلطة والتنمية. وينبغي للسلطات أن تزيل جميع الأجهزة غير المتفجّرة وجميع المواد الخطرة وأن تعيد الأراضي إلى مالكيها الشرعيين وأن تُدرج سكان فيكيس ضمن مجال التخطيط والتنمية مع فرض وقف على بيع الأراضي للمقاولين.

٤٧ - السيد سيجارا (الحزب الوطني لبورتوريكو): قال إن استغلال بورتوريكو على مدار ١١٤ سنة من تاريخ اعتبارها مستعمرة للولايات المتحدة سوف يزداد تفاقمًا في ظل نظام الرادار الجديد الذي تم إنشاؤه من أجل وزارة الدفاع، فضلاً عن استمرار التخزين غير المشروع للأسلحة الحربية في قاعدة عسكرية إضافة إلى خطط زيادة الاستغلال الاقتصادي بما في ذلك ٣٥ من مشاريع الطاقة لبيع الكهرباء إلى بلدان أخرى بمنطقة البحر الكاريبي. وذكر أن مبادرة الطاقة المولّدة من خلال شراكات بين القطاعين العام

بورتوريكو في تحركها قُدماً نحو الدولة ذات السيادة بغير أي محاولة لفرض استراتيجيات خارجية مع القبول بأي مسار يتم اختياره امتثالاً للقواعد القانونية القائمة.

٤٢ - ومضى يقول إن بورتوريكو مُلزّمة بواجب النظر عن كذب في بدائل تصفية الاستعمار على نحو ما هو مبين من جانب الأمم المتحدة في القرار ١٥٤١ (د-١٥). وأحدث استطلاعات للرأي أوضحت أن نسبة ٤٥ في المائة من الجمهور تؤيد الارتباط الحر وذلك خيار يمكن أن يتيح لبورتوريكو أن تتخلص بالتدرّج من اعتمادها الذي تم فرضه لأمد طويل من النواحي الاقتصادية والسياسية والفسانوية على الولايات المتحدة، لأن أي علاقة ذات سيادة مع الولايات المتحدة يمكن أن تتيح الإبقاء بغير مساس على شخصيتها الثقافية وعلى نوعية الحياة التي تعيشها، فضلاً عن التمكين من أداء أنشطة بورتوريكو في ظل مناخ من الثقة والتفؤّل.

٤٣ - وذكر أن من شأن إعلان كلمة "لا" واضحة إزاء العلاقة الاستعمارية والإقليمية القائمة حالياً أن يضع نهاية لخرافة مشروعية الحالة الراهنة. وأما الذين يقاومون التغيير فإنما يرفضون القبول بأن بورتوريكو هي في الواقع مستعمرة وأن الشعب يتوق إلى الانضمام لمجتمع الدول والإفادة من السيادة السياسية مع الحفاظ على العلاقات الوديّة مع الولايات المتحدة وعلى وضعية المواطنة على كلا الصعيدين.

٤٤ - وأوضح أن منظمته تطلب باحترام إلى الأمم المتحدة، باعتبارها الطرف المشجّع على تقرير المصير، دعم أهل بورتوريكو في بناء مستقبلهم السياسي بوضع نهاية للسيطرة الاستعمارية والاعتراف بحقهم في الحفاظ على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة. واحتتم بالدعوة إلى أن تقوم السلطات الاتحادية بالولايات المتحدة بالإفراج عن السجنين أوسكار لوبيز ريفيرا كبادرة إنسانية من جانبها.

الموارد المحدودة المتاحة لدعم تصفية الاستعمار من خلال ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة التي ما برحت متعاسفة في هذا الصدد، ومن أجل حملها على مواجهة مسؤولياتها، إضافة إلى زيادة الضغط الدولي باتخاذ إجراءات متناسقة من جانب بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للإعراب عن تضامن غير مشروط، مع طرح الدعوة إلى تصفية الاستعمار في بورتوريكو أمام الجمعية العامة وحكومة الولايات المتحدة.

٥٠ - وذكر أن مثل هذا المشروع القاري ينبغي أن يتجاوز الحدود العقائدية على نحو ما هو الحال في قناة بنما والاتجاه الراهن في حالة جزر مالديف. كما أن المطالبات بتصفية الاستعمار التي ارتفع صوتها في بورتوريكو من شأنها أن تسهم بصورة ملموسة في تكامل الإيرادات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، موضحاً أن انطلاقة مجموع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي جاء تشكيلها ليؤكد في حد ذاته الهوية السياسية للمنطقة تعني بالتأكيد أنها المنتدى الملائم للعمل من خلال بورتوريكو على استيفاء الفصل غير المكتمل للحلم البوليفاري على النحو المبرر عنه في رسالة بوليفار من جامايكا. وقال إن الإجماع الذي تم التوصل إليه في اللجنة يشير بالتأكيد إلى ما يمكن أن يحدث على صعيد الجمعية العامة.

٥١ - السيد توريز (رابطة مستقبل بغير عوائق): قال إنه أمضى نصف حياته في السجن محتجزاً بواسطة حكومة الولايات المتحدة من عام ١٩٨٠ إلى عام ٢٠١٠ بسبب التزامه باستقلال بلاده ومطالباته بحقوق بورتوريكو بموجب القانون الدولي، وأن مشاركته في الجلسة الراهنة أتاحت بفضل دعوات اللجنة إلى تطبيق القانون الدولي على بورتوريكو والإفراج عن السجناء السياسيين. وهذه الجهود لا بد من استمرارها إذ أن بورتوريكو ما برحت مستعمرة، كما أن ثلاثة رجال كرّسوا حياتهم لاستقلالها ما زالوا رهيبي

والخاص ويساندها البنك الدولي تشكل بدورها هجوماً مباشراً آخر على الأراضي الزراعية في بورتوريكو وهي تهدد الاستدامة الغذائية على صعيدها وتتركها معرضة أمام حالات نقص الأغذية. وقال إن ثمة ثلاثاً وعشرين من الشركات الأجنبية تم منحها عقوداً لممارسة عمليات التعدين بغير استشارة شعب بورتوريكو، وهو ما حرم بورتوريكو أيضاً من المصادر المائية والغذائية بسبب تلوث وتضاؤل الطاقة الزراعية مع زيادة البطالة وحالات التشرد. وكان ثمة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد أُجبروا على الهجرة، كما أن الدين العام في بورتوريكو وضعها أمام حالة غير مسبوقه من العجز والفقر مما أدى إلى تفاقم النهب الاستعماري من خلال فتح الأبواب أمام مصالح التعدين الأجنبية لكي تأخذ بورتوريكو رهينة في يدها.

٤٨ - وخلص إلى القول بأن الهدف من قيام جمعية تأسيسية يتمثل في تشكيل دولة ذات سيادة وليس هذا هو هدف الجمعية الدستورية المقترحة والمعنية بالوضع. فالاستعمار في أمريكا اللاتينية لا يمكن إنقاؤه إلا من خلال عملية تصفية الاستعمار التي يحميها القانون الدولي. ثم أعرب عن تضامن منظمته مع جميع المسجونين السياسيين حول العالم وخاصة المسجونين السياسيين من بورتوريكو والمقاتلين الكوبيين الخمسة من معارضي الإرهاب.

٤٩ - السيد دالماو راميريز (حزب بورتوريكو المستقل): قال إن مشروع القرار يحتفظ بالعناصر الأساسية الواردة في القرارات السابقة كما يشمل بيانات قوية دعماً لاستقلال بورتوريكو وقد أدلت بها الدول أعضاء التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا - اتفاق التجارة الشعبي إلى جانب عدد من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. ومن أسف فإن حكومة الولايات المتحدة لم تتخذ بعد أي خطوات نحو تصفية الاستعمار. وعلى ذلك فإن الناشطين من أجل بورتوريكو المستقلة أمامهم مهمتان أساسيتان: استخدام

حركة الاستقلال. وبالنسبة له فقد حظي بنفس الترحيب لدى الإفراج عنه، فيما ظل المجتمع المدني في بورتوريكو يتوق إلى أن يفعل الشيء نفسه بالنسبة لسائر السجناء السياسيين. بمن فيهم أوسكار لوبيز ريفيرا الذي رفض العفو في بادرة نبيلة للتضامن. وقال إن شعب بورتوريكو يتطلع للانضمام إلى أسرة الأمم المتحدة بوصفه دولة حرة مسؤولة عن مصيرها.

٥٥ - السيد فلغارا (الجهة الاشتراكية في بورتوريكو) قال إن منظمته عاودت مرة أخرى المطالبة بالاعتراف بحق بورتوريكو في تقرير المصير والاستقلال. وطلب إلى اللجنة أن تدين النظام الاستعماري، وأن تدعو الولايات المتحدة إلى الاعتراف بتلك الحقوق. وذكر أن المخالفات الإمريالية التي ارتكبتها الولايات المتحدة، وهي التي نصّبت نفسها داعية لحقوق الإنسان، إنما تشمل حالات قتل مرتبطة بالمخدرات لأكثر من ١٠٠٠ من شباب بورتوريكو في عام ٢٠١١. وكما يحدث في مجتمعات موبوءة بالمخدرات في جميع أنحاء الولايات المتحدة يمكن الحصول على المواد غير المشروعة في أي وقت من أوقات اليوم فيما يسيطر على السوق عصابات شبه عسكرية. إلا أن بورتوريكو لا تضم مصنعاً وحيداً لا للأسلحة ولا للذخائر ولا أي مصانع أخرى لتجهيز المخدرات، وليس لها سيطرة على حدودها التي تتولى حراستها الوكالات الاتحادية. ومثل هذا التدفق الكبير للأسلحة غير المشروعة والمخدرات لا يتم إلا بمعرفة ومساندة نفس الوكالات المفترض فيها أن تتصدى لهذه الأمور.

٥٦ - واستطرد يقول إنه في الوقت نفسه تُستخدم بورتوريكو كمختبر للنباتات والبذور المعدلة وراثياً ومما لا يتناسب على الإطلاق مع مناخ بورتوريكو المداري. وكما في حالة التجارب السابقة بالنسبة للإصابات الجرثومية وحبوب منع الحمل والتعقيم والعنصر البرتقالي والأسلحة اليورانيوم المستنفد والأسلحة الإشعاعية فإن بورتوريكو

السجون. ومن بين الثلاثة أمضى أوسكار لوبيز ريفيرا ٣١ سنة في السجن بأكثر من أي مسجون آخر خلال السنوات المائة والأربع عشرة من حكم الولايات المتحدة الاستعماري.

٥٢ - ومضى يقول إن الولايات المتحدة التي تدّعي بأنها دولة ديمقراطية كثيراً ما طالبت الدول الأخرى بالإفراج عن مسجونها السياسيين كإشارة لاحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع ذلك فقد أنكرت أنها تحتجز مسجونين سياسيين في سجونها وأنها سوف تحمل العالم على الاعتقاد بأنه وزملاؤه من الناشطين من أجل الاستقلال ما هم إلا مجرمون عاديون ومحكوم عليهم بعد اتخاذ الإجراءات القضائية، لا بسبب مبادئهم ولكن بسبب سلوكهم الإجرامي المزعوم. وهذا الادعاء ثبت زيفه من واقع معاملة الناشطين في المحكمة وفي السجن.

٥٣ - وأوضح أن الاتهامات بالتواطؤ الجنائي تم استغلالها لتجريم حركة الاستقلال برغم أن الاستعمار، وعلى نحو ما اعترفت به الأمم المتحدة واللجنة الخاصة، وليس الجهود الرامية لمقاومته، هو الجريمة الحقيقية. أما الإجراءات القضائية الأصولية المدّعي بتنفيذها فلم تحترم القانون الدولي، كما أن المحاكم الأمريكية لم تكن غير متحيّزة. وذكر أنه ورفاقه صدر الحكم عليهم بفترات سجن قاسية بصورة غير متناسبة تتراوح بين ٣٥ إلى ٩٠ سنة وقد تعرّضوا كذلك لمعاملة قاسية وعقابية. وتم احتجاز أوسكار لوبيز ريفيرا في سجن مشدّد أمنياً إلى حدٍ بالغ ولأكثر من ١٢ سنة سادتها فترات من الحبس الكامل والحرمان الشديد.

٥٤ - واختتم بقوله إن الأحكام الصادرة على معظم السجناء السياسيين تم تخفيفها في عام ١٩٩٩ بواسطة رئيس الولايات المتحدة وتلقّى رفاقه المُفرج عنهم استقبالاً حافلاً من سكان بورتوريكو ثم مضوا لكي يعيشوا حياة مُنتجة بوصفهم مواطنين محترمين ومسؤولين فيما ظلّوا يشاركون في

كان يتم لمصلحة جميع العمال والفلاحين في الولايات المتحدة من منطلق كفاحهم المشترك لكي يتحرروا من نفس الحكام الرأسماليين الذين استخدموا بورتوريكو مصدراً للربح ووقوداً للحروب الإمبريالية التي قاموا بشنّها. وعلى ذلك فكثير من العمال في نيويورك أعربوا عن تأييدهم للدعوة إلى الإفراج عن مقاتلي الاستقلال المسجونين حالياً في الولايات المتحدة.

٦٠ - وأوضح أنه على مدار سنوات أربع من الكساد الرأسمالي الذي شمل أرجاء العالم كله فإن العمال السود وعمال أمريكا اللاتينية كانوا من بين الذين تحمّلوا عبء الأخطار السلبية الناجمة عن ذلك بعد أن عمدت الحكومات إلى تخفيض شديد في الاعتمادات المالية، كما أن أرباب العمل سعوا إلى إجراء تخفيضات من جانبهم للأجور المتفاوض عليها وكذلك لشروط العمل. وذكر أن نُظُم إنفاذ القوانين والعدالة كان يتم استخدامها لإخماد جذوة أي مقاومة ممكنة، مع ترويع العاملين، وإن آلفاً من العمال المهاجرين تم إنهاء خدمتهم أو القبض عليهم أو ترحيلهم في غمار حملات كاسحة لمحاربة الجريمة على المستوى الوطني. ومع ذلك فالحقائق الصارخة عن الرأسمالية أشعلت جذوة المقاومة على يد العمال عبر الولايات المتحدة الذين يمكن كسب التأييد بين صفوفهم في معركة استقلال بورتوريكو.

٦١ - وخلص إلى القول بأن السادة الاستعماريين روجوا لأكذوبة أن بورتوريكو لا يمكن أن تبقى على قيد الحياة بغير الولايات المتحدة، ولكن الثورة الكوبية بدّدت هذه الخرافة. ودعا حكومة الولايات المتحدة إلى الإفراج عن السجناء السياسيين الثلاثة من بورتوريكو فضلاً عن نظرائهم الكوبيين الخمسة مشيراً إلى أن أوسكار لوبيز ريفيرا ظلّ رهين السجن لأكثر مما فعل نظام الفصل العنصري بالنسبة لاعتقال نيلسون مانديلا. وأكد على ضرورة أن تدين اللجنة الحكم الاستعماري في بورتوريكو ومن ثم تحقّق مصالح الغالبية

سوف تدفع الثمن على شكل أي تأثير يصيب صحة البشر أو البيئة. ومن ثم فإن تركيبة التجارة غير المشروعة في المخدرات جنباً إلى جنب مع التجارب الزراعية والسيطرة الكاملة على القدرات الإنتاجية تصل إلى حد سياسة من الإبادة الجماعية.

٥٧ - وتحوّل إلى القول بأن السلطات الاتحادية بالولايات المتحدة ما زالت تعمل على تجريم الكفاح من أجل الاستقلال. ومن ثم فقد أنشأت وحدة خاصة تابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي لتقصّي أثر المحاربين المسلّحين من أجل الاستقلال والقبض عليهم وخلعت عليهم تسمية ”الإرهابيون الخليّون“. وفي استجابتها إزاء وباء الاتجار بالمخدرات قامت الولايات المتحدة بتعيين رئيس الشرطة ليصبح من عناصر مكتب التحقيقات المذكور أعلاه برغم الصلات المعروفة التي تربطه بجماعات الجناح اليميني شبه العسكرية في أمريكا اللاتينية.

٥٨ - وفي الختام أشار إلى المحاولات المبذولة مؤخراً لفرض اللغة الإنكليزية لتصبح اللغة الرسمية للإقليم قائلاً إن بورتوريكو سوف تواصل الدفاع عن هويتها وثقافتها الوطنية على نحو ما شهدته السنوات المائة والأربع عشرة الماضية من حكم الولايات المتحدة.

٥٩ - السيد فين (حزب العمال الاشتراكي): قال إنه أسوة بآلاف كثيرة من الشباب من السود ومن شباب أمريكا اللاتينية الذين يتم إيقافهم وتفتيشهم بصورة تعسّفية بواسطة إدارة شرطة نيويورك كل عام، فإن أهل بورتوريكو ليسوا بمنأى من القمع الذي كان يسعى إلى محاصرتهم. وذكر أن رفاقه من محاربي الاستقلال قاموا بتوثيق الأثر المدمر الناجم عن حكم الولايات المتحدة الاستعماري مفسراً السبب في أن الاستقلال أصبح ضرورة إذا ما كان لبورتوريكو أن تقرّر مستقبلها بحرية. وذكر أن كفاحهم

سراحه وقد حان الوقت بالنسبة للرئيس أوباما لكي يمنحه العفو.

٦٥ - واختتم بقوله إن تجاهل المؤسسي المتواصل للمطالبات العادلة بالاستقلال وإقرار حقوق الإنسان أمور تسلط الأضواء على الحاجة إلى تدعيم الترتيبات القانونية المتخذة من جانب الهيئات الدولية بحيث يلتزم رؤساء الدول وكذلك الدول الأعضاء بالقانون الدولي ويمثلون لالتزاماتهم التعاهدية. وأضاف يقول إن غرض القانون الدولي إنما يتمثل في وضع إطار لدعم جهود الشعوب في تحقيق السلم والحرية، وإن الظلم الذي تجلّى في الاحتجاز المفرط لأوسكار لوبيز ريفيرا جعل منه تجسيدا مأساوياً لاستعباد شعبه الذي ما زال يزرع تحت نير الحكم الاستعماري الشرير. ثم أكد على ضرورة أن تمارس اللجنة مزيداً من الضغوط من أجل التوصل إلى وضع نهاية لهذه المظالم.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.

العظمى من شعب الولايات المتحدة وكذلك شعوب سائر الأماكن التي تحارب من أجل تقرير المصير.

٦٢ - السيد فيانويغا مونيوز (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو): قال إن الولايات المتحدة، في محاولة من جانبها لإخماد دعاوى الشعب للمطالبة بالعدل، ما زالت تتجاهل المقررات والقرارات الكثيرة، الصادرة بالإجماع عن اللجنة الخاصة لتعكس توافقاً عالمياً بين الآراء بشأن تصفية الاستعمار في بورتوريكو. وشدد على أنه يتعين على اللجنة أن تنظر في كيفية تنفيذ قراراتها تلقائياً والوفاء بالتزاماتها فيما يتصل ببورتوريكو، مؤكداً على ضرورة أن تحت اللجنة الولايات المتحدة على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتنفيذ عملية حقيقية من شأنها تقرير المصير ومما يفضي في نهاية المطاف إلى تصفية الاستعمار وتحرير السجناء السياسيين.

٦٣ - وذكر أن الرئيس السابق للجمعية العامة، السيد ديسكوتو بروكمان، حاول بغير نجاح إدخال تغييرات على هيكل تلك الهيئة وولايتها مما يجعل الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية ويكفل لها السلطة لتنفيذ ولايتها. وقال إن ثمة حاجة إلى محكمة أو هيئة دولية يمكنها أن تُصدر قرارات ملزمة لتكفل احترام قرارات اللجنة الخاصة والجمعية العامة، موضحاً أن ليس من أسس قانونية أو معنوية تبرر عدم قيام الولايات المتحدة، وهي دولة عضو بالأمم المتحدة، بتنفيذ القرارات التي تمثل للقانون الدولي.

٦٤ - وأوضح أن رؤساء الولايات المتحدة مسموح لهم بالعفو عن السجناء ولكن لم يُصدر أي منهم عفواً عن أوسكار لوبيز ريفيرا وهو رجل شريف حارب من أجل الاستقلال، وأضاف يقول إن عدداً من الحاصلين على جائزة نوبل للسلام، إضافة إلى عدد من القيادات الدينية والنقابية والسياسية في بورتوريكو، أعلنوا تأييدهم ودعواتهم لإطلاق